

المصدر: القدس العربي

التاريخ: ٢٥ يوليو ٢٠٠٢

## فشل محادثات نيروبي والمؤامرة الأمريكية لتقسيم السودان

أمر لا ينطبق على السودان بصفة خاصة بسبب أوضاعه الداخلية التي تجعل تطبيق عقوبات عليه غير ذي تأثير لأن السودان قادر على الصمود وقتاً طويلاً بامكاناته الذاتية، كما أن حالة الفقر التي وصلت إليها بعض أقاليمه لا تقبل المزيد، وترى الحكومة الأمريكية أن السودان امتلك في الوقت الحاضر من أجل دعم حربه في الجنوب. ويعني ذلك زيادة أعباء الولايات المتحدة وأوروبا اللتين تدعمان الحرب من جانب المتمردين، ويفسر ذلك سر اهتمام العالم الغربي بتقاسم ثروة النفط مع الجيش الشعبي لتحرير السودان، لأن تقاسم هذه الثروة يعني تخفيف التكلفة على الولايات المتحدة والغرب من جهة وإطالة أمد الحرب باكتساب جون قرنق قدرات جديدة من جهة أخرى.

وإذا نظرنا إلى التطورات الأخيرة في «نيروبي» وجدنا أن إجراء المباحثات تحت مظلة «الايقاد» هو عمل مقصود من جانب الولايات المتحدة، التي قصدت بذلك دق المسمار الأخير في نعش المبادرة المصرية - الليبية وتلويث الفرصة على العقيد معمر القذافي في استثمار علاقاته الأفريقية الجديدة من أجل تحقيق مكاسب شخصية، ولكن هل كانت الولايات المتحدة جادة في تحقيق أي نوع من التقدم؟

الملاحظ في الأسلوب الأمريكي الأخير في حل النزاعات اعتماد استراتيجية، يمكن أن نطلق عليها «استراتيجية الإطار» ولا تستهدف هذه الاستراتيجية أي حل للمشكلات، وإنما تهدف فقط لرفع الأمل والتوقعات واستخلاص بعض التنازلات من الخصم، وقد

قبل عدة أسابيع أعلن الأمين العام للأمم المتحدة «كوفي عنان» أن الحكومة السودانية على وشك الاتفاق مع الجيش الشعبي لتحرير السودان، ولم تكن تلك إشارة طيبة لأن الأمم المتحدة، ومنذ فترة طويلة لم تشارك في عمل إيجابي يحقق السلام في العالم وإنما كل ما تفعله يخدم المصالح الأمريكية بصورة مباشرة بعد أن أصبحت المنظمة الدولية مجرد أداة من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية.

ولم يكن أحد يتوقع أن يكون الاتفاق الذي ترعاه الولايات المتحدة في صالح السودان، بسبب حالة العداء القائمة بين الحكومة الأمريكية والحكومة السودانية، إذ ما تزال الحكومة الأمريكية تعتبر السودان إحدى الدول الداعمة للإرهاب ولا يوجد تمثيل دبلوماسي حقيقي بين السودان والولايات المتحدة، وقامت الولايات المتحدة قبل عدة سنوات بضرب مصنع الشفاء في الخرطوم دون أن تقدم اعتذاراً أو تدفع تعويضاً عن ذلك. ومع ذلك لم تتوقف جهود الولايات المتحدة في مرحلتها الأخيرة عن محاولة إيجاد صيغة للتفاهم بين الحكومة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان، عبر الوسيط الأمريكي «دانفورث» الذي توجت جهوده باتفاق وفق إطلاق النار في منطقة جبال النوبة وهو يحاول الآن جاهداً من أجل إتمام الصفقة الكبيرة في جنوب السودان.

والسؤال هو لماذا تبذل الولايات المتحدة مثل هذه الجهود مع دولة تكن لها العداء؟  
الإجابة هي أن الولايات المتحدة تتبع مع كل من إيران والسودان في منطقة الشرق الأوسط استراتيجية تختلف عما تتبعه مع غيرها من الدول في المنطقة، ذلك أن الولايات المتحدة لا تجد صعوبة في التعامل مع أصدقائها أو الدول التي فقدت قرارها السياسي، وذلك

والتأمل لهذا الاطار يرى انه لم يقدم لحكومة السودان أي شيء سوى وعد بوقف لاطلاق النار، ولكنه ألزمها بتقاسم ثروة النفط مع الجنوب، أي تنمية الجنوب على مدى ست سنوات ليكون قادرا على بناء اجهزته ثم تحقيق الانفصال بعد ذلك، أي ان الغرب يريد من الشمال ان يصرف على تنمية الجنوب كعقوبة له على تخلفه وذلك قبل منحه حق الانفصال.

وفي نفس الوقت نرى ان الاتفاق ينص على تطبيق الشريعة الاسلامية في الشمال، وهو أمر فيه الكثير من الغرابة، لأن النظام الاسلامي في الشمال لا يحكم الآن بالشريعة وانما بدستور وضعه الدكتور الترابي، ولم يستفت أحد في مسألة الشريعة هذه أو الآلية التي يمكن ان تتحقق بها. كما ان وضع نظامين للحكم في بلد واحد هو مؤامرة حقيقية للتقسيم وتدعيم لنظام حكم لم يستشر الشعب السوداني في جدوى استمراره، وإذا كانت الولايات المتحدة تسعى لتحقيق رغبة جنوب السودان فمن باب أولى ان تسعى أيضا لتحقيق رغبة شمال السودان.

وبعيدا عن موقف الولايات المتحدة والحكومة السودانية فقد استقبلت الاطراف السودانية الاتفاق بمواقف متباينة، إذ أثار التجمع الوطني الشكوك حول جدواه وهو محق في ذلك، وتباينت مواقف حزب الأمة بصفة خاصة، فقد حدث انشقاق داخلي يقود أحد جناحيه مبارك الفاضل المهدي الذي أدرك ان مثل هذا الاتفاق لو نجح سوف يقوي موقف الحكومة والجيش الشعبي لتحرير السودان، ولذلك فقد سارع الى اعلان

## د. يوسف نور عوض \*

جربت الولايات المتحدة هذا الاسلوب في «كامب ديفيد» كما لا تزال تجربته مع الفلسطينيين، إذ هي لا تريد حل المنازعات بل تريد كسر الجمود القائم بين الفرقاء، فقط من أجل انتزاع بعض المكاسب التي تخدم اهدافها.

وفي حالة السودان نلاحظ انه على الرغم من التهليل الذي لجأت اليه حكومة السودان لاغراض داخلية فان الافكار التي اشتمل عليها الاتفاق كما قال أحد الاكاديميين كانت قليلة ويمكن تلخيصها في ما يلي:

أولا: يوافق الطرفان على ان تطبق الشريعة الاسلامية في شمال السودان بينما يطبق دستور علماني في جنوب البلاد.

ثانيا: تقوم حكومة اقليمية واخرى مركزية في شمال السودان.

ثالثا: تقوم حكومة اقليمية في جنوب السودان. رابعا: تكون هناك فترة انتقالية مدتها ست سنوات يجري بعدها استفتاء يقرر فيه الجنوبيون البقاء في السودان أو نيل استقلالهم الكامل.

خامسا: تجرى مباحثات بعد ستة أشهر حول هذا الاطار.

سادسا: يقرر في شأن اطلاق وقف النار في مرحلة لاحقة.

رغبته في الانضمام الى هذا التحالف، وهو ما رفضه الصادق المهدي أولاً، ولكن عندما أدرك الصادق ان عدم دخوله الحكومة سوف يفوت عليه فرصة كبيرة بدأ في التراجع وغطى ذلك بوضع اجندته الخاصة لتشكيل حكومة انتقالية، وكأنه يفصل منصب رئيس الوزراء لنفسه.

ولا يبدو ان ذلك كله سوف يفيد كثيراً لأن المشكلة في السودان هي مشكلة نظام الحكم الذي لا يجمع عليه الشعب السوداني وفقد مبررات وجوده، وان مثل هذه الاتفاقيات ضياع للوقت لأن الحكم لا يمتلك برنامجاً صالحاً يريد ان يحققه وحتى لو امتلك هذا البرنامج فهو غير مفوض من الشعب السوداني لتحقيقه واجدى من ذلك، الاعتراف بالفشل السياسي والعمل من أجل إقامة نظام سياسي يمثل ارادة الأمة من جهة ويكون قادراً على تحقيق التنمية والسلام في جنوب السودان من خلال مناخ حر لا يملك بعده جون قرنق أو غيره مبررات الاستمرار في ثقافة الحرب، أما الولايات المتحدة فلن تكون بحال من الاحوال صديقة للسودان ولن تجدي معها التنازلات التي تقدمها الحكومة لأنها ستثبت في النهاية انها تحقق اهداف الولايات المتحدة واسرائيل في السيطرة على وادي النيل من خلال السيطرة على منابعه ولا تحقق اهداف السودان، واذا كان من رأي نقوله في ما جرى في نيروبي فهو ان الباحثات قد فشلت وان ما تحقق هو نجاح امريكي يسودي في المستقبل الى تقسيم السودان، ولكن الحكومة تتجاهل ذلك من أجل كسب التأييد الشعبي لسياساتها في المرحلة الآجلة.

\* رئيس قسم دراسات العالم الاسلامي  
في جامعة سالفورد سابقاً